

## الخرجي سيحاكم كمجرم حرب

بتأريخ ٢٩/١١/٢٠٠٢ وبعد مداوات استمرت لمدة يومين كررت محكمة الاستئناف الدنماركية الحكم السابق بحق المجرم نزار الخرجي رئيس اركان الجيش العراقي السابق، والقاضي بأبقائه رهن الإقامة الجبرية وحرمانه من السفر.

ص ٣

## الاتحاد الوطني الكردستاني يضع العراقيين امام انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العمالي العراقي ص ٤

بمناسبة اليوم العالمي الاول لمناهضة "عقوبة" الاعدام:

### يجب إلغاء "عقوبة" الاعدام فوراً!

فارس محمود



### تأسيس مجلس شيعة العراق

نادية محمود

Nadia64uk@yahoo.com

اطلعت مؤخراً على ما نشرته جريدة الزمان،

بمقابلتها عبد المجيد الخوئي احد الشخصيات

الشيوعية للترويج لمشروع تأسيس

" مجلس شيعة العراق ". في هذه السطور

القليلة، اود تناول عددا من الطروحات التي وردت في تلك المقابلة. من الملفت للنظر هو كثرة المشاريع الشيوعية المطروحة على الاجندة السياسية، فقبل بضعة اشهر طرحت لائحة اخرى للشيعة- كنا قد تولينا الرد في حينها على صفحات جريدة الزمان - لا بد ان الواعز لذلك، لا يكمن في اختلاف الازواض الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية الاخرى التي يعيشها الشيعة عن غير الشيعة، بل لاكتساب حق التحدث باسم الاكثرية، حيث ان الغالبية العظمى من سكان مناطق وسط وجنوب العراق تنحدر من هذه الطائفة.

لايفوت الخوئي من اجل اعطاء الوزن لمشروعه من التأكيد على ان هذا المشروع، لم يكن وليد الليلة، بل كان دراسة لعدة سنوات، السؤال الذي يطرح نفسه علينا، اين كان هؤلاء الشيعة اصحاب المشاريع طول تلك السنوات، من الحصار الاقتصادي والحرب وازواض الاستبداد والقهر السياسي بكل اشكاله وصنوفه؟ لماذا لم يسمع لهم أي صوت طوال تلك السنوات؟ لماذا يطل علينا اليوم " الشيعة " والجماهير في العراق معرضة لاحتمالات حدوث انعطافا جديدا في اوضاعها، ليطرحوا تلك المشاريع للمرحلة القادمة، ليرسموا الازواض التي يرتأونها هذا القسم من " الشيعة " لحياة الجماهير في العراق، بل يجري الاسراع في تقديم هذه المشاريع، حتى لا يفوت الوقت وتفوت الفرصة على هكذا مشاريع.

ص ٣



مرت قبل ايام اليوم العالمي الاول لمناهضة عقوبة الاعدام. اختير يوم ٣٠ من شهر تشرين الثاني يوما لمناهضة "عقوبة" الاعدام والنضال من اجل الغاءها. ان "عقوبة" الاعدام هي امر بربري ومناهض للبشرية جمعاء فعلا. انها احد بقايا العصور الوحشية والبربرية للبشر. انها لا تليق بالانسان. ان بقائها لهي وصمة عار رسمتياشم الاشكال على جبين الهيئات الحاكمة وعلى جبين كل من يدافع عن تستحق مصيرا افضل من هذه البربرية.

الاعدام ليس بعقوبة، انها جريمة. جريمة بحق البشرية جمعاء وليس بحق من يطاله حكم الاعدام فقط. انها جريمة بحقنا نحن الاحياء قبل ان تكون بحق من طالته الجريمة. انها دلالة ومقياس على انعدام احترام النفس والذات الانسانية، دلالة وشاهد على مدى تدنى مكانة واحترام وقدسية "الانسانية" و"الانسان". ان الطبقات الحاكمة، ولكي ترضى طابعا من "القانونية" و"العدل" القضائي وغير القضائي، علمي جريمة قتل النفس هذه، تسميها "عقوبة الاعدام" وتشيعه في اذهان البشر كانه شيء طبيعي وعادي. ان سعى الطبقات والهيئات الحاكمة لتلطيف هذه الجريمة عبر تسميتها بعقوبة هو عمل مرأى ومخادع. ان امره يقتل اخر، بيد ان الحكومة والدولة تعاقب احد ما بالاعدام! رغم هذا، انهما (اي القتل والاعدام) لا يفقان على قدم المساواة ولا يمكن النظر اليهما كامر واحد. ان "عقوبة الاعدام" هي ابشع بمئات المرات من القتل. انها قتل مم سبق الاصرار والترصد، قتل وضعت الدولة له ساعة محددة، في اليوم الفلاني وفي الساعة الفلانية وبالطريقة الفلانية. تقوم بذلك رغم ما تعلمه، وبإدراك تام، لما سيخلق من اسى وحنن لاطفاله، لاحباؤه وللآخرين، بادراك تام لهول مشاعر واحاسيس الضحية العسية على الوصف. انها تقتل انسان عاجز تماما عن عمل اي شيء. اذ بوسم القتل ان يقاوم، يدافع عن نفسه، يهرب، يستنجد باحد ما، يصرخ، يلحق نوع من الضرر الجسدي بالمعتدى، يترك اثر ما بوسم الدولة ان تجد اثر تتعقب على اساسه المجرم، بيد ان من يعاقب بالاعدام عاجز عن القيام باي من هذه الامور الاولى والبسيطة لانقاذ حياته.

ص ٢

## اجتماع هيئة من قيادة الحزب مع ضيوف ومندوبي المؤتمر الثاني في مدينة السليمانية

ص ٢

## من نشاطات تنظيم الخارج

ص ٤

## من يدافع عن الخرجي؟

ص ٤

فهد ناصر

# عاشت الجمهورية الاشتراكية

## اجتماع هيئة من قيادة الحزب مع ضيوف ومندوبي المؤتمر الثاني في مدينة السليمانية

يوم ٨-١٢-٢٠٠٢ اجتمعت هيئة من قيادة الحزب مؤلفة من ناسك احمد و عبدالله محمود في قاعة موتيل مير في السليمانية مع ضيوف و مندوبي المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العمالي العراقي .

تحدث في بداية الاجتماع عبدالله محمود عن اهمية و مكانة المؤتمر على الساحة السياسية في العراق و كردستان ، ثم تحدثت ناسك احمد عن كيفية رفع الموانع و العقبات امام عقد المؤتمر و اكدت على تأمين المستلزمات الضرورية لعقد و انجازه .

هذا وقد طرح عدد من الضيوف و المندوبين اسئلة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بالمؤتمر تمت الاجابة عليها من قبل الهيئة .

جدير بالذكر ان الاجتماع دام حوالي ساعة واحدة و حضره ما يقارب ١٠٠ شخص .

يجب الغاء... تتممة

على الاقل ان القتل، ولحين موته، لديه امل ما ان شخص ما، يد ما، سواء بالصدفة ام بغيرها، قد تنفذه وتنهى هذا الكابوس المؤرق. بيد ان "المعدم" لايساوره حتى هذا الامل البسيط! ان المعدوم حتى عاجز عن الامل بان تراود الدولة مشاعر تائب الضمير والندم، وفي بعض الاحيان، الخبل والتعاسة التي ترافق القاتلين بعد لحظات من انقضاء انفاس صريهم، وهو الامر المألوف عادة!! فاية بشاعة واية حزن!!

يقال "ان هذه لا تتعدى كونها عقوبة! الا ينال المرء جزءا ما يقوم به من اعمال سواء اكانت سلبا ام ايجابا؟!"، "ومن يرد حق الضحية ان لم ترده الدولة؟! " وهل ترك القاتل يسرح ويمرح بعد ارتكابه جريمة قتل؟! ". انها نفس الاكاذيب الوقحة. انا مؤمن ان الانسان مسؤول عن افعاله ويجب ان يتحمل تبعات اعماله (علما ان قصدي من كلمة تبعات يختلف تماما عن المعنى غير الانساني والظالم والمدمر الشائع). بيد ان طرح المسألة بهذا الشكل لايتعدى سوى خداع البشر. ان جلنا بابصارنا في هذا العالم، نرى تلك الحقيقة الجلية ان نسبة ضئيلة جدا من الذين يطالهم الاعدام هم من القتل في بلدان كثيرة من العالم. ان ٩٩٪ من الذين تطالهم هذه الجريمة هم الشيوعيون، من التحرريين، قادة النقابات، المدافعون عن الحقوق والحريات السياسية والمدنية. على امتداد تاريخ البشرية، كان التحرريون هم اول ضحايا عمليات القتل، كان المنادون بتحسين ظروف العمال والزنج والنساء، الكتاب والمثقفون والمفكرون هم اول ضحايا الاعدام. ان ذلك لايشمل بلدان مثل العراق وايران والسعودية وحسب، بل، وحتى الامس القريب، كان هذا شائعا في نفس اوربا وامريكا وغيرها من بلدان العالم المتقدم. يعاقب الناس بالاعدام جراء تركهم جبهات القتال، بيع النساء لاجسادهن، اقامة العلاقات الجنسية خارج الزواج، الانتماء للمنظمة الفلانية وممارسة العمل السياسي، شتم الملك او الرئيس، الكتابة ضد الدين والانبياء، الاحلاد، تعاطي المشروبات الروحية، الممددرات والعلاقات المثلية وغيرها تحت يافطات "صيانة الوطن"، "احترام المقدسات"، "احترام مشاعر الآخرين" و"الاحلال بالامن الاجتماعي" وغيرها. ان "عقوبة الاعدام" لاتتعلق قط بمجازاة البشر على اعمالهم. انها تتعلق بسعي الهيئات الحاكمة لاجضاع الناس، اخافتهم، بث الرعب في افئدتهم كي تخضعهم!

في عالمنا هذه الموعول بالوحشية، ليس بالضرورة ان ينال المرء عقابا جزاء ارتكابه فعلا ما. على العكس من ذلك، كل زاوية من زوايا عالمنا المعاصر تشهد على خلاف ذلك. فاي جرم ارتكبه اكثر من مليون ونصف انسان عراقي حتى يبادوا بهذه الطريقة (الحصار الاقتصادي)؟! ما الجرم الذي ارتكبه محمد الدرة؟! ما الجرم الذي ارتكبه الملايين من راوند؟! ما الجرم الذي ارتكبه الفلسطينيون لكي يقتلوا بهذه الطريقة البشعة ويعاقبوا بتدمير بيوتهم وسحقها؟! ما الجرم الذي ارتكبه الاطفال كي يقتلوا مثل الكلاب السائبة في شوارع روديجانرو؟! وغيرها. في عالمنا هذا، حتى الجنين في بطن امه يدفع ثمن وضع غير مسؤول عنه جراء كون والديه يعاملون ام لا، سود ام بيض، كرد ام المان، يدفع ثمن ان امه لاتتمتع بتغذية ورعاية طبية حسنة جراء فقرها، يدفع الاطفال ثمن ولادتهم في البصرة وسائر مناطق العراق الملوثة بالمواد الحربية المشعة الباعثة على انتشار السرطان والشلل والعوق والتخلف العقلي!! ترجع النساء بالحجارة في البلدان المبتلاة بالاسلام لا لذنب ارتكبهن سوى ان مكان ولادتهن لم يكن فرنسا والمانيا مثلا!!

يتحفظونا بالقول "ان اعدام القاتل مثلا ضرورة لكي يكون عبرة للآخرين!!" اليس ثمة سبيل اخر اكثر انسانية افضل من هذا لتعليم البشرية فداحة عمله (بالطبع، اذا اتفقتنا على كون الامر الفلاني جرما. لان من المعلوم ان ما هو جرم عند دولة ما لا يكون بالضرورة جرما عند اخرى)؟! لايمكن ان يكون سلب حياة انسان سبيل مبرر مهما كان. ان تبين حقائق الحياة على كذب هذا الادعاء. على العكس من ذلك، تبين الحقائق ان نسبة الجريمة (بالنسبة لعدد السكان) في البلدان التي تطبق فيها "عقوبة" الاعدام هي اعلى من تلك التي لاتطبقها. ففي امريكا التي لازالت تطبق "عقوبة" الاعدام وهي اعلى من مثيلتها في البلدان الاسكندنافية او بريطانيا. ليس ثمة سبيل لصيانة حياة الآخرين انجع من اشاعة احترام الانسان وحقوقه وحياته على جميع الاعداد. في مجتمع بهان الانسان فيه يوميا الف مرة، تسحق كرامته، يidas على كبريائه وعزة نفسه، يعاني الاغتراب والاستلاب الروحي والمعنوي، غارق في اجواء الياس، البطالة، الامل والقلق من المستقبل، لايمكن ان ترتجي من الاغلبية احترام مكانة الآخرين. انها سبب الجريمة وارضيتها المادية الخصبة. ا من الاغلبية احترام مكانة الآخرين. انها سبب الجريمة وارضيتها المادية الخصبة. انه الامر معروف انه كلما زادت مكانة الانسان وحرمة في المجتمع، كلما قطع الطريق على تجاوز الفرد على الآخرين. والعكس بالعكس. في مجتمع حر ومتحرر وانساني ومرفه، يغدو اهانة احد ما امرا صعبا ومبعث استهجان الجميع، تغدو قدسية الانسان وكرامته عقليته المجتمع وجزء من الوعي الذاتي للافراد. ان هذا وحده بوسعه ان يكون الضمان من عدم تكرار اعمال القتل او الجريمة.

ان شيوع الجريمة او قلتها في المجتمع ليست ذا صلة بتاتا بوجود قوانين الاعدام من عدم وجودها. انها ذات صلة مباشرة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. لهذا، على قول ماركس، تثبت حقيقة الامور "على ان العالم، ومن زمن قابيل، لايمت اصلاحه و لا اخافته. انما بالعكس تماما". بالعكس تماما ان تطاول الدولة على جسد الانسان بغيري الانسان بالتطاول على جسد ابن نوعه. بيد ان هذا المبرر الساذج لاينفع جوابا على قضية وجود الجريمة في المجتمع ودرتها، بل ينفع، بصورة مدروسة، للتغطية على دوافع الجريمة واسبابها. ان الطبقات الحاكمة وسائر بنيتها السياسية والفكرية تنشد تبرة النظام القائم والقاء مجمل مسؤولية الجريمة على فرد المجرم. ان نقطة الانطلاق في تناول الموضوع هي حركة المجرم وليست مجمل الظروف المادية التي سادت المرء نحو هذه اللحظة المؤلمة. ان واقع الحال يثبت تلك الحقيقة الجلية: رغم كل الاعدام التي اقيمت طيل تاريخ البشرية، لم تتنى البشر عن الجريمة!! اذن "عقوبة" الاعدام ليست هي جواب القضية. ان جوابها في مكان اخر وهو الامر الذي تتستر عليه الطبقات الحاكمة. ان جوابها يكمن في استئصال اجواء الجوع والفقر والبطالة والاغتراب، ان جذورها تكمن في نفس وجود المجتمع الطبقي الاستغلالي الذي هو مصدر كل عنف. ان هذا المجتمع يربي الانسان على العنف والمانسة، القوي ياكل الضعيف، ويحشون ادمغة البشر بان العالم كان هكذا وسيبقى هكذا ولايبقون في ذهنه اي مجال له اللامل بعالم اخر. ولكن، وحين يرتكب المرء جرما ما، استنادا الى هذه الخلفية المريرة، تقوم الدولة باعدامه حتى يكون عبرة للآخرين!! اي منطقل مقلوب هذا!

ومن الذي حول الدولة بالقتل؟! انها نفس القوانين البربرية والعبودية التي تعامل المواطن بوصفه اسير الدولة، تابع لها، واحد املاكها، بوسعها ان تقرر بحقه ما تشاء!! ولماذا يدفع المجرم ضريبة تعليم الآخرين؟! على المجرم ان ينال جزائه على عمله هو وليس له ادنى ربط بدفع ثمن ابعض حتى يرتدع الآخرين. وقيل هذا وذاك، لماذا يدفع المرء حياته ثمن جريمة ارتكبتها مهما كانت هذه الجريمة!!

يقال ان هدف "الاعدام" هو "تسلياة اهل القتل"!! انه "تسكين لجراح اهل القتل"!! "لا يتحمل اهل القتل رؤية قاتل ابنهم على قيد الحياة يعيش فيما يكون عزيزهم تحت التراب"! بوسع المرء ان يدرك ويفهم مشاعر عائلة الفقيده وسخطهم على مرتكب الجريمة. بيد ان هذا لايعطي اي حقانية للمطالبة باعدام المجرم. ان السؤال المطروح هنا: لماذا يتم تسكين جراح اهل القتل بقتل شخص اخر؟!

ليس بوسع مجتمع انساني ان يستند الى "الانتقام"، ذلك التقليد والعاطفة المتخلفة والرجعية وغير الانسانية. ليس بوسع البشرية ان تهتدي بمقولات العصور البربرية. لايمكن ان تسير حياتها مثل هذه المقولات. "العين بالعين والسن بالسن" ليست مقولات البشرية الساعية نحو التحضر والسعادة. ان "الانتقام" عاطفة مرتبطة بالماضي، بيد انها لاتقول اي شيء عن الغد. انها لا تقول شيئا عن سبل الحيلولة دون تكرار هذا الحدث الاليم مهما ادعو بالعبرة كذبا. انها تبقى الانسان في دائرة الدم والثار والحدق! انه امر غير مقبول اطلاقا! ليس للانتقام اي ربط بالعدالة. على قول فاتح بهرامي، ان العدالة ليست بمفهوم سلبى. انها لاتعني تقسيم المحن والمصائب على الآخرين. ان العدالة مفهوم ايجابي ومطلب انساني عميق.

على العكس من هذا، ان المبررات المطروحة اعلاه تنفع كدليل ضد عقوبة الاعدام اكثر من تاييدها لهذه العقوبة. ان يبقى السؤال قائما ايضا: اذا سكننا جراح اهل القتل عبر اعدام القاتل، من الذي يسكن جراح اهل القاتل وحرزهم؟! ان قيام احد افراد العائلة بالقتل لا يخفف قيد اثملة من مشاعرهم تجاهه واحساسهم بمكانته العاطفية لديهم رغم ادراكهم لحجم الماساة التي ارتكبتها. يجب ان يكون ثمة معيار انساني للتعامل مع هذه القضايا، بيد ان الانتقام مفهوم ليس له اي معيار او قانون. انه يستند فقط للهيئات والاحساسات للحظية المضطربة والبعيدة كل البعد عن اي معيار انساني! انه معيار اللحظة ووطأة اثار اللحظة. ولهذا، لا يصلح ان يكون الانتقام معيارا!

ان حق الحياة ليس مثل اي حق اخر. انه ليس مثل حق ضمان البطالة، ولا مثل سائر الحقوق السياسية والمدنية. ان سلب هذا الحق من البشر، ليس ثمة مجال لانتزاعه مثلما يجري مع باقي الحقوق. ليس الاعدام باصلاح. بعد تنفيذ الاعدام، لايبقى شيء تصلحه! ان حق الحياة ليس حق الدولة او اي مؤسسة كما انها ليست حق الجماهير. انه ليس موضوع نرجع به لراي احد ولا حتى لراي الجماهير. يجب الوقوف بوجه "عقوبة" الاعدام، يجب التصدي لها لما له من وضع حد لتطاول الطبقات العليا على "الدنيا". ان الغاء جريمة الاعدام ضروري جدا لوضع المحدوديات امام استشرء الطبقات العليا.

٣٠ تشرين الثاني من كل عام هو يوم التاكيد على مطلب الغاء الاعدام! ان ثمة حركة عالمية ضخمة تعمل من اجل انها هذا التطاول على حياة الانسان، فلننضم لها!

## تأسيس مجلس .....تتمة

ان السؤال الذي يطرح هنا امام هذا المشروع كما طرح على المشاريع الشيوعية السابقة، ما الذي يميز الشيعة عن غيرهم؟ ما هي الحقوق الثقافية التي يراد للشيعة التمتع بها؟ هل تتضمن تلك الحقوق، حق التعبير، الحقوق المدنية والسياسية، حق التنظيم، حق العقيدة، ممارسة الشعائر الدينية؟ هذه حقوق يجب ان تكون مكفولة للجميع، ويجري العمل على ان تكون مكفولة للجميع. لا بد ان هناك طقوس مؤذية للبشر انفسهم، مثل ضرب القامة، والزنجيل وغيرها من اساليب لتعذيب البشر، هذه الطقوس يجب ان تكون ممنوعة وغير مقبولة للجنس البشري، وليس هنالك باي حال أي حق مدني او ثقافي في تكريس تلك الممارسات القاسية على البشر. ليس في ادماء البشر لاجسادها ما يمكن الدفاع عنه او الافتخار في ممارسته. ان يجري الحديث عن خدمات مدنية فهي لا تتعلق بخدمات من قبيل توفير الماء والكهرباء والصحة والنظافة والتعليم والضمان الاجتماعي لكل عائلة "شيعية"، فلاجل نيل هذه الخدمات، لن تحتاج لان تكون شيعيا للمطالبة بها، هذه مطالب لكل فرد في مجتمع محروم من تلك الخدمات. اذا كان الحديث يدور حول كافة الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الفردية فهذا حق يجب ان ينتزع ويفرض على نظام صدام حسين او أي نظام سياسي اخر.

الا ان الحديث يدور حول "تبني العتبات المقدسة" واستقلالية المرجعية التي يطرحها "مجلس شيعة العراق". وهذه امورا لا تمت للملايين في تلك المنطقة، والذي يجري الحديث باسمهم عن "الحقوق المدنية" للشيعية، باية صلة. مجلس شيعة العراق، يريد تبني العتبات المقدسة، السيطرة على الموارد المالية السنوية التي تدر على هذه المؤسسة، توظيف تلك المداخل لتثبيت وتقوية ودعم "مجلس شيعة العراق"، ترويج توجهاته وتقوية واسناد الاحزاب الشيوعية والمرجعيات الدينية، ترويج القوانين الدينية، وهو تمكن لهذه الفئة على غيرها، انه جزء من صراعات التيارات السياسية داخل الطبقة البرجوازية في العراق للسيطرة على مورد مالي، مثل الاستحواذ على اية مؤسسة تجارية تدر الارباح على الجهة المسيطرة عليها. ان هذا الطرح يعني اشغال القتل السياسي في المؤسسة الدينية. تقوية وتسييس هذه المؤسسة. ان تنصرف عن كونها مكان للجاج والزوار المسلمين الى مصدر مالي ضخم وهائل لتقوية الجهة الشيوعية التي "تبتناه" وهذا ما يجب رصده والوقوف بوجهه.

المسألة الاخرى التي يطرحها الخوئي في مجلسه الشيعي الجديد "استقلالية القضاء الجعفري في المحاكم"، لا يسعف المتحدث كون هذه المحاكم موجودة في عدد من الدول. فطرح تقسيم القانون على اساس شيعي يعني الاقرار بقانون سني، وقانون كردي واخر عربي، ومحكمة للتركمان واخرى للاشوريين وهكذا الى تفتيت القوانين وفقا لطوائف في عموم العراق. ربما سيقوي هذا الطرح "الوضع الشيعي للمجلس" الا انه سيدفع بالقانون العام لعموم المجتمع في العراق الى حافة الهاوية.

ومرة اخرى، لمصلحة من يجري وضع قانون او محاكم جعفرية، لـ"مصلحة الشيعة"؟ ان النساء في العراق يتطلعن الى قانون احوال شخصية يعامل المرأة والرجل على قدم المساواة، كيف ستصوت الشيعيات اللواتي يشكلن نصف الشيعة ان لم يكن اكثر على قوانين تمييزهن الجنس في الطلاق والزواج والميراث وزواج الفتيات في سن التاسعة وزواج المتعة وطاعة المرأة للرجل وحق الوصاية للرجل وللرجل حق الانثيين و باختصار اعتبار المرأة مواطنة من الدرجة الثانية؟ اننا في الحركة النسوية في العراق نطالب بدولة علمانية ومدنية، تعامل الجميع على اساس حق المواطنة وليس على اساس الهوية الجنسية. ان هذه القضايا احدى قضايا صراعنا مع النظام البعثي الحاكم، ونرفعه بوجه الاحزاب الكردية الحاكمة في كردستان التي تستند في قوانينها الى قوانين البعث، المستمدة من الشريعة الاسلامية. اننا ناضلنا وناضل ضد قوانين حزب البعث التي تسود كامل مدن العراق، فهل يراد العودة بنضالنا القهقري للحديث عن مواجهة القانون الجعفري في مدن البصرة والنجف او الناصرية؟ بعد ان خضنا نضالا ضد قوانين الاحوال الشخصية التي تسود عموم مدن العراق، يراد تفتيت نضالنا الى مواجهة قانون الطائفة الفلانية والعشيرة العلانية؟ ان هذا الطرح هو ضربة لنضال النساء وسعيهن من اجل نيل قانون مدني يعامل الجميع على اساس النوع وليس على اساس الجنس في عموم العراق. انه اعادتنا خطوة للوراء في مواجهتنا لسياسات و قوانين التمييز الجنسي التي يمارسها البعث والاحزاب القومية الكردية الحاكمة في كردستان. وما يطرح في مجلس الشيعة، لا يمكن المرور عليه، بل يجب فضحه بشكل جدي، والتصدي له، انه باختصار، طرح مناهض لحقوق المرأة ونضالها من اجل المساواة في العراق.

ان حركة نضال وسعي الناس تسير في مسار المناداة بالحقوق المدنية-لحد الذي حتى المتحدث باسم مجلس الشيعة استعار مفردات الحقوق المدنية ولكن للشيعة هذه المرة- وعلى اساس تقسيم وتجزئة القانون والقضاء. ليس لمصلحة الشيعة، بل تحديدا لمصلحة تلك الفئة التي ستتبنى "العتبات المقدسة" تلك الفئة من البرجوازية العراقية التي تتخذ من الشيعة ايدولوجيتها السياسية ولا بد لها من متطاء صهوة ما، فمضت للحديث "باسم الاكثرية" الذي حدث واثروا الانحدار الطائفي كوراثة الدين ولون البشر، خارج عن ارادتهم، وبدون خيارهم، في المقالة المنشورة لفارس محمود في جريدة الزمان في العدد ( ) رد واضح على حقيقة الانتماءات السياسية للشيعة. حيث أكد على ان المد الشيوعي ساد لعقود بالضبط داخل "الطائفة التي يعرفها الخوئي بالـ"شيعية". الم ترهب الحركات الاسلامية في قلب المدن ذات العتبات المقدسة، قوة الشيوعية في العراق.

في موضع اخر يتحدث عن افضلية الشيعة، وعن توجب مراعاة خصوصية الشيعة في قراءة التاريخ، لماذا تعطى الخصوصية لهذا الطرف دون ذلك، وأذن يجب ان يوضع اهالي حلبجة على قمة السلطة، حيث انهم ابيدوا بالسلح الكيماوي، هل هنالك فئة او شريحة لم ينلها من "حب القائد" ما تعجز عن وصفه الاسن؟ فما هي خصوصية الشيعة؟

رغم ان المقابلة التي كانت تروج للمشروع، والذي اسهمت جريدة الزمان في فتح المنبر للمجلس الشيعة للدعاية لمشروعه، تتناول الحقوق المدنية للشيعة، الا ان الخوئي لم يشخص أي مطلب للشيعة، بمعنى مطلب لعشيرة ملايين شيعي على سبيل الفرض. بل تحدث عن فئة تسعى الى الاستيلاء على العتبات الدينية، تكرر قانونا يتماشى مع موقعها الاقتصادي وهو القانون الجعفري، تدفع هذا الطرح ليجري تبنيه من قبل البرلمان القادم، يوضع في الدستور، وهو طرح رجعي ومتخلف حتى عن قوانين وطروحات حزب البعث نفسه، و هي لا تتناسب باي درجة مع ادعاء الحقوق المدنية التي انطلق للحديث عنها. و لم تلمس بالخلاصة المطالب والحقوق الثقافية والمدنية التي يراد للشيعة التمتع بها، والتي يضع مجلس الشيعة نغية ناطقا باسمها.

انهي حديثي بالقول، بان العتبات الدينية ليست اماكن للوراثة، تنقل من العائلة الفلانية الى غيرها، وان السعي لاجل احتكارها، امر تكمن خلفه اهداف سياسية، لخدمة توجهات الجهة المتحكمة فيها، سواء كانت وزارة الاوقاف او "مجلس شيعة العراق". لذا يجب العمل على ضم هذه المؤسسة وجعلها جزء من مؤسسات السياحة، حيث ياتي لزيارتها العديد من الزوار سنويا. وعدم اخضاعها لاية جهة دينية او سياسية ترتزق منها وتقوي عبرها وبواسطتها موقعها ومكانتها الاقتصادية والسياسية والدينية. اما الحقوق المدنية في العراق، فلها دعواتها ومنظماتها وناشطها يشكلون الاتحادات العمالية والمنظمات النسوية، والمدافعة عن حقوق الانسان، وحقوق الطفل، والضمان الاجتماعي، هذه حركة وصراع الملايين من الناس من اجل الحقوق المدنية، ليس لطائفة او عشيرة او فئة بل لكل شخص بصرف النظر عن هويته القومية والدينية والجنسية.

## الخزرجي سيحاكم...تتمة

الحكم الجديد ويقدّر ما هو تهديد لعرض هذا المجرم على محكمة اعلى تنظر في التهم الموجهة اليه فإنه تثبت للدعوة المطالبة بأعتباره مجرم حرب جراء الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الكردي في حلبجة وعمليات الانفال حيث كانت له مشاركة فاعلة في تنفيذها والاشراف عليها. هذا الحكم اسقط الدفاعات الواهية لأحزاب الحركة القومية الكردية، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الاسلامية الذين دافعوا عن هذا المجرم بكل صراحة عندما قالوا من خلال رسائلهم الى هيئة المحكمة انهم غير متأكدين من مشاركة الخزرجي في جرائم حلبجة والانفال التي وقعت في كردستان العراق ١٩٨٧-١٩٨٩. جدير بالذكر ان اعضاء وكوادر ومؤيدي الحزب الشيوعي العمالي العراقي في الدنمارك وبمشاركة لجنة تنشيط المحاولات لمحاكمة المجرم نزار الخزرجي - الدنمارك ومنظمة حقوق الانسان العراقي في الدنمارك قد نظموا تجمعا امام مبنى المحكمة رفعوا خلاله الشعارات المطالبة بمحاكمة الخزرجي كمجرم حرب في نفس الوقت قاموا بتقديم مذكرة الى المحكمة مطالبين فيها بمحاكمة المجرم المذكور كمجرم حرب، وقد عرضت محطات التلفزة الدنماركية لقطات من التجمع.

كل القوى السياسية والمدافعة عن حقوق الانسان وكل عوائل ضحايا حلبجة والانفال مدعوة لتشديد ضغوطها من اجل ان ينال هذا المجرم جزاءه العادل.

الموت للنظام الفاشي البعثي  
الموت لمرتكبي حملات الابادة الجماعية  
العار للمدافعين عن الخزرجي

للتوحد كل القوى من اجل ان ينال مجرمي الحروب  
جزاءهم العادل

الحزب الشيوعي العمالي العراقي - تنظيم الدنمارك  
٢٠٠٢/١١/٣٠

## الشيوعية العمالية

[www.alsheoiya.com](http://www.alsheoiya.com)

جريدة الحزب الشيوعي

العمالي العراقي تصدر اسبوعيا

رئيس التحرير: مؤيد احمد

مساعد رئيس التحرير:

عبد الله صالح

التدقيق اللغوي:

عبد جاسم الساعدي

اعداد: فتاح ممند

Tel: 44-07951433386

Fax: 44-08701689994

alsheoiya@hotmail.com

حرية، مساواة، حكومة عمالية!

## من يدافع عن الخزرجي؟

نهد ناصر

الحزب الشيوعي العمالي العراقي يشارك في المسيرات الضخمة ضد الحرب الامريكية على العراق في استراليا

نظم التحالف المعادي للحرب الامريكية ضد العراق، الذي يتكون من العشرات من المنظمات والاحزاب السياسية والنقابات العمالية والشخصيات البرلمانية، خلال يومي ٣٠ و١١/١١ تظاهرات ضخمة في العديد من المدن الاسترالية . شارك حزبا في التظاهرات التي جرت في مدينتنا سيدني وملبورن :

١. سيدني ... يوم السبت المصادف ١١/٣٠ تجمع اكثر من عشرون الف من المتظاهرين تلبية للدعوة التي اطلقها التحالف والذي يعمل منذ عدة اشهر على تنظيم هذه المسيرة. شارك رفاق الحزب الشيوعي العمالي العراقي والايروني بلافتة رئيسية كبيرة كتب عليها شعارات الحزب الرئيسية : لا للحرب لا للسياسة الامريكية ن لا للنظام الفاشي البعثي وارفعوا الحصار الاقتصادي ... ويعدد من البوسترات الملونة المعدة لهذا الغرض ، وارتدى رفاقنا تيشيرتات ترينها صور ماركس ومنصور حكمت، قام رفاقنا خلال هذا التجمع بتوزيع مئات النسخ من جريدة الحزب الانكليزية "الى الامام" ومقال الرفيق اصغر كرمي بالانكليزية وتحديثوا الى العشرات من الافراد المشاركين في الحركة ، ولفت شعار حزبا انتباه العديد من المشاركين وطلب الكثير منهم البوسترات التي كان يحملها رفاقنا بعدها تحرك التجمع الكبير نحو ساحة اخرى في قلب المدينة حيث القى عدد من الخطباء كلمات بهذه المناسبة.

٢. ملبورن وفي ١١ / ٣١ نظمت الجنة في ملبورن تظاهرات ضخمة شارك فيها اكثر من ثلاثين الف شخص من مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية، كان اول الخطباء الرفيق سورمة حميد كادر الحزب ومسؤول لجنة الدفاع عن المرأة العراقية، .... بعدها وفي سياق الاستقبال الحار للمحتشدين القت الرفيقة سورمة كلمة ارتجالية باللغة الانكليزية قوطعت خلالها عدة مرات بالتصفيق الحار حيث اكدت على بربرية السياسة الامريكية ومعاناة جماهير العراق من سياساتها ومن سياسة النظام القومي الفاشي البعثي والحركات الاسلامية الرجعية ورفض الجاهل لتلك الجهات الرجعية والوحشية التي تمارسها ضدها.

### تنظيم الخارج - الحزب الشيوعي العمالي العراقي

، لماذا تأتي دول وقوى سياسية وتيارات وتجمعات لتدافع عن هذا المجرم المتوحش وتسعى لانقاذه؟ ان من يدافع عن الخزرجي لا يد ان يكون شريكه في كل ما ارتكبه من جرائم ومذابح بحق الانسانية وبحق الجماهير في العراق، من المؤكد ان امريكا تسعى لانقاذ الخزرجي لانها طرحته كبديل لصدام حسين، ولم لا، فأنها تعرف تماما ان الخزرجي عندما يكون على رأس السلطة في العراق فإنه لا يمارس بطشا واستبدادا وقمعا بمستوى ما يمارسه صدام حسين ونظامه، بل سيكون اشد وابشع عندها ستكون امريكا هادئة مطمئنة في العراق وتتلاعب بمصائر الجماهير ومقدراتها وحقوقها. مساعي الاحزاب القومية الكردية من اجل انقاذ الخزرجي مساع لا يمكن تفسيرها الا من منطلق ان هذه الاحزاب عازمة على مواصلة التلاعب بمصائر جماهير كردستان وتناجر بكل الدمار والقتل والابادة الجماعية التي ارتكبت بحقها على يد الخزرجي والسامرائي ونظام القمع البعثي، كيف لا وهي الان تدافع عن الخزرجي وتسعى لتبليط صفحاته الملطخة بدماء عشرات الالاف من الابرياء من الذين روعتهم وازهقت ارواحهم الاسلحة الكيماوية والمدافع والدبابات في حلبجة او في عمليات لا تختلف في بشاعتها ووحشيتها عن عمليات الجينوسايت التي ارتكبتها هتلر وجيشه النازي خلال الحرب العالمية الثانية. الاحزاب القومية الكردية يمكنها ان تكذب وتلفق الحقائق وتدعي البراءة لمجرمي الحروب في اي مكان تشاء، غير ان كذبها وريائها لا يمكن ان ينطلي على محرومي وكادحي كردستان الذين وبمجرد ان يسمعو اسم الخزرجي او صدام او علي كيمياوي او السامرائي حتى تكتسحهم الصور والذكريات المرعبة والاليمة عن مشاهد الموت والقتل

كبرت محكمة الاستئناف في الدنمارك قرار الحكم السابق بحق المجرم نزار الخزرجي رئيس اركان الجيش العراقي السابق والقاضي بأبقائه رهن الإقامة الجبرية وجرمانه من السفر الى خارج الدنمارك، جاء القرار هذا بعد ان تقدم المجرم المذكور بطلب استئناف الحكم السابق في محاولة منه ومن اطراف اخرى لاجراجه من الدنمارك وانقاذه من التهم الموجهة اليه بعد تصاعد حدة الاصوات المطالبة بتقديمه الى المحاكمة كمجرم حرب جراء المجازر والجرائم الوحشية والمعادية للانسانية التي نفذها او شارك بها او امر بتنفيذها عندما كان رئيسا لاركان الجيش العراقي.

قرار محكمة الاستئناف هذا احبط كل المحاولات الدنيئة التي بذلتها اطراف دولية او مجموعات في المعارضة العراقية تسعى للدفاع عن الخزرجي كونه خارجا عن طاعة النظام الدكتاتوري الحاكم في العراق وشخصية معارضة!! كذلك دافعت الاحزاب القومية الكردية عن هذا المجرم عندما قامت بأرسال رسائل الدفاع عنه الى المحكمة من اجل انقاذه وسعيها وبكل دناءة لنقض التهم الموجهة اليه. القرار الجديد هو تثبيت وقرار للمطالب التي تقدمت بها عدة قوى سياسية ومنظمات حقوق الانسان او المجاميع التي تشكلت من اجل تقديم الخزرجي الى المحكمة بتهمة ارتكاب مجازر وعمليات ابادة جماعية ومحاكمته كمجرم حرب. ثمة سؤال لا بد وان يطرح مخيلة كل انسان يعرف وحشية ودموية الخزرجي ونظام العسكرية في العراق وجيشهم الذي ابداع ووسطر اكثر الصفحات دموية وبربرية، بحق الجماهير في العراق واربابها وابدانها ومحو قراها وبيوتها من الوجود

والتمثيل بالجثث والقبور الجماعية وطوابير الاعدام.

لقد وقع الخزرجي في كاشة لا يمكن ان يخرج منها الا كمجرم حرب، غير ان العقوبة الاشد التي لا بد وان ينالها مرهونة بتزايد سعة وشدة الحملة الداعية الى محاكمته وان الحكم الجديد ليس نهاية المطاف بالنسبة للقوى المطالبة بمحاكمته، بل انه يفتح المجال امامها واسعا لحشد المزيد من القوى كي ينال مجرم كهذا جزائه العادل. ان تجربة هذه القوى مع قضية الخزرجي تعطيها القدرة على ملاحقة كل المجرمين الذين تركوا الخدمة في اجهزة النظام الفاشي ليعلمون انفسهم لمعارضين له وليلتحقوا في صفوف معارضة رجعية متأكدين انها ستضمن لهم ذات المواقع التي كانوا فيها.

## الاتحاد الوطني الكردستاني يضع العراقيين امام انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العمالي العراقي

عن خرق مفوض الحرية السياسية وحرية العمل السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي على وجه التحديد . وقد طرح مندوبوا وضيوف المؤتمر اسئلتهم و ملاحظاتهم واقتراحاتهم على الهيئة القيادية التي قامت بدورها بالاجابة عليها ، كما و استعرضت الهيئة القيادية سياسة الحزب الشيوعي العمالي العراقي و الاجراءات اللاحقة للحزب حول هذا الموضوع .

صباح يوم ١٠-١٢-٢٠٠٢ اجتمعت هيئة من قيادة الحزب مؤلفة من ( مؤيد احمد ، عبدالله محمود و ناسو كمال) مع مندوبي و ضيوف المؤتمر الثاني للحزب في مدينة السليمانية للتحدث حول العراقيين والعواقب التي وضعتها الاتحاد امام مؤتمر حزبا. بداية تحدث الرفاق في القيادة عن طبيعة الموانع التي وضعتها الاتحاد ووضوحا كيفية ابداء الاعتراض بوجه سياسة الاتحاد هذه والتي تعبر

عنوان صفحة الحزب على الانترنت:

www.wpiraq.org

عناوين الاتصال بالحزب:

W.P.C.I  
P.O box 1211  
17224 Sund-  
byrg  
Sweden.

A.K.P.I  
Postfach:  
160244  
10338 Berlin.  
Germany.

P.O Box: 233  
76  
London SE16  
4YG  
U.K.

P.O box: 491  
Don Mills  
Postal Station  
Toronto, Ont.  
M3C 2T4.

ISTY  
PL6 00501  
HK1  
Finland.

P.O. Box 324  
Paramatta  
2124  
N.S.W  
Australia.

WCPI  
Postfach 325  
CH. 3000  
BERN 11  
Switzerland